الفصل الثالث

وعود بدستور دائم

كما مرّ بنا فقد تضمّن " **الإعلان الدستوري** " الذي أصدره الانقلابيون في ١٩٦٩/١٢/١١ وعدا بإصدار " **دستور دائم** " في المرحلة التي تعقب " مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية ". وقد جاءت العبارات الخاصة بهذا الوعد في " **ديباجة** " الإعلان الدستوري وفي المادة (٣٧) منه.

أما النصّ الوارد في **الديباجة** فيقول:

" يصدر هذا الإعلان الدستوري ليكون أساساً لنظام الحكم في مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية [٣٠]، وحتى يتم إعداد **دستور دائم** يعبّر عن الإنجازات التي تحققها الثورة، ويحدّد معالم الطريق أمامها. "

أما المادة (٣٧) من الإعلان الدستوري فقد جاء نصها كما يلي:

" يبقى هذا الإعلان الدستوري نافذ المفعول حتى يتم إصدار **الدستور الدائم**، ولا يعدل إلا بإعلان دستوري آخر من **مجلس قيادة الثورة**، إذا رأى ذلك ضرورياً **وفق مصلحة الثورة**. "

ومما يلفت النظر بالنسبة للنص الوارد بديباجة الإعلان الدستوري أنه يرى أن مهمة " الدستور الدائم " كما يتصورها الانقلابيون هي:

" **التعبير عن الإنجازات التي تحققها الثورة، وتحديد معالم الطريق أمامها** "

وفي اعتقادنا فإن هذا النص هو شديد الغرابة ..

فمتى كانت مهمة الدستور هي التعبير عن الإنجازات التي تحققها الثورة أو أي نظام حكم؟

أو أن يحدد معالم الطريق أمام تلك الثورة أو نظام الحكم؟

وبالطبع فإن الغرابة تزداد شدّة عندما يعرف القارئ أن هذا النص قد نقل حرفياً من مشروع الإعلان الدستوري الذي أعده ضابط المخابرات المصري **فتحي الديب** يوم ١٩٦٩/٩/٦ [٣١]، وليس ذلك فحسب .. فالجزء الأول من هذه الفقرة يكاد يكون منقولاً

---

٣٠ سبق أن تناولنا بالتعليق عبارة " مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطية " وما يكتنفها من غموض.

٣١ راجع فتحي الديب " عبد الناصر وثورة ليبيا " م. س. ص (٣٣٧).

حرفياً عن تقرير " **الأنظمة الثورية ومشاكل السلطة** " الذي رفعه إلى الحكومة المصرية في عام **١٩٥٣** المدعو **جيمس ايخلبرغر** خبير وزارة الخارجية الأمريكية بالأنظمة العسكرية في الدول النامية حيث ورد به تحت عنوان " **العهد الثوري** "

" ... وعليها (أي النظم الثورية) أن تطور وضعاً دستورياً جديداً **ليحافظ على منجزات الثورة ومكتسباتها أو ليخلدها** " [٣٢]

على أي حال، أيّاً ما كان وجه الغرابة في هذا النص، وأياً ما كان مصدره، فقد تضمن هو والنص الوارد بالمادة (٣٧) من الإعلان **وعداً صريحاً بإصدار دستور دائم**، وهو ما يعنى أن **نية الانقلابيين (أو أغلبهم) كانت متجهة إلى تقنين الثورة واستبدال الشرعية الثورية ليس فقط بشرعية دستورية شكلية مؤقتة، ولكن بشرعية دستورية حقيقية ودائمة.**

القذافي يطلق الوعود

بمقدور المتابع لمسيرة النظام الانقلابي منذ مرحلة مبكرة أن يعثر على عدد من التصريحات للعقيد القذافي خلال عام **١٩٧١** يؤكد فيها عزم الانقلابيين **ليس فقط على** إصدار دستور دائم للبلاد، **ولكن أيضاً على بناء المؤسسات الدستورية وإجراء الانتخابات لاختيار " مجلس الشعب ".**

ففي الخطاب الذي ألقاه القذافي بمدينة **الزاوية الغربية** يوم **١٩٧١/١/٢٤**، قال بالحرف الواحد:

" وعليه فإنه في هذه المرحلة بعد قيام الثورة، وحتى إقامة **المؤسسات الدستورية** يكون واجبي قد انتهى وسوف يترك للشعب حق اختيار رئيس له **بالاستفتاء الشعبي**. هذه الأشياء ستتم في **القريب** إن شاء الله، وسوف لا أرشح نفسي لرئاسة الجمهورية، وأكون بذلك قد تركت المسئولية لمجلس قيادة الثورة الذي **يمثل هذا الشعب خير تمثيل**، وستترك المسئولية بعد مجلس قيادة الثورة إلى الشعب نفسه ليقود نفسه بنفسه، لأنني **جندي ولست سياسياً**. وأنا قد أكون الشخص الوحيد في المنطقة كلها الذي **لا يحبّ حاجة اسمها رئاسة ولا قيادة ..**"

" وإذن فلا بدّ أن يكون هناك **تنظيم شعبي** حتى تكون آراؤكم من خلال هذا التنظيم، ولابدّ أن يكون هناك **مجلس للشعب** يمثل قوى الشعب العاملة يعتبر بمثابة البرلمان الذي يتولى السلطة التشريعية. بعد هذا يكون مجلس قيادة الثورة قاد الثورة السياسية وحقق الحرية السياسية، ويكون أرسى **الدعائم والمؤسسات الدستورية** التي يستطيع الشعب بواسطتها أن يمارس

---

٣٢ الصفحة (٢٣) من التقرير.

الديمقراطية، وبعدها لابد أن يكون هناك **رئيس للجمهورية** وينتخبه الشعب بنفسه ولا يعيّن بواسطة أحد.."

" **لابد من إقامة دستور دائم** لهذه الجمهورية، تستمدّ مواده من المبادئ الأساسية في الحرية والاشتراكية والوحدة، ليكون دليلاً قانونياً لصورة الحياة الديمقراطية في هذا البلد الحر. ولابدّ أيضاً أن يكون هناك .. **مجلس الشعب** يمثل قوى الشعب العاملة **يعيّن** في هذه الفترة لأن **الانتخابات** لم نصبح مستعدين لها، ولأن الانتخابات أخذنا منها صورة سيئة. وهناك أناس ما يزالون **متأثرين بالعهد المباد**، وعليه فنحن متفقون جميعاً على أن الانتخابات لن تكون سليمة في هذه المرحلة بالذات ... وعليه بما أن **مجلس قيادة الثورة هو السلطة الدستورية** الذي يمثل الشعب بحكم قيامه بالثورة الشعبية، ويقوم بكافة الأعمال **نيابة عن الشعب**... والذي **يمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً** ... يحقّ له أن يعيّن مجلساً للشعب لا يمثل دوائر انتخابية، ولكن يمثل قوى الشعب العاملة ..

وإذا قمنا بإنشاء مجلس الشعب، ووضع الدستور، والتنظيم الشعبي، فإن ذلك يعني أننا أرسينا دعائم الأجهزة التي نستطيع أن نمارس بها الحرية السياسية والاجتماعية، ونستطيع أن نعبّر عن طريق التعبير الصحيح عليها .. " [٣٣].

كما ورد على لسان القذافي في الخطاب الذي ألقاه أمام مبنى مجلس قيادة الثورة **بطرابلس** يوم ١٩٧١/١/٢٧:

" كان بودّي، وأنا أقول هذا صادقاً، أن نخرج من معسكراتنا لنحرّر الإرادة الشعبية، ومن ثمّ **نرجع إليها** جنوداً محترفين، وكنا نريد أن نبرهن عملياً أن ما قمنا به في الفاتح من سبتمبر هو واجب مقدّس لا مناص من أدائه .. ولكن ما بعد ذلك، من الواجب أن يترك للشعب الذي أصبح حراً بعد الفاتح من سبتمبر... وكان بودّي أن نقودها معاً إلى أن نرسي **دعائم الحياة الدستورية** التي ستمكّن هذا الشعب أن يمارس بالديمقراطية الحقة **في إقامة دستور دائم وإقامة تنظيم شعبي وإقامة مجلس للشعب يمثله تمثيلاً حقاً ..**". [٣٤]

كما ردد **القذافي** هذه الوعود خلال الخطاب الذي ألقاه أثناء المؤتمر الشعبي بمدينة **بنغازي** يوم ١٩٧١/٢/٢ على النحو التالي:

" نحن خضنا غمار معارك في الحرية والاشتراكية والوحدة في الفترة السابقة بدون تنظيم سياسي وبدون مؤسسات دستورية ... خضناها في

---

٣٣ السجل القومي / المجلد الثاني ١٩٧١/٧٠

٣٤ السجل القومي / المجلد الثاني ١٩٧١/٧٠

مجلس قيادة الثورة والوزراء وبتلاحم قوى الشعب العاملة بدون تنظيم، بإعلان دستوري لا دستور مؤقت ولا دعائم .....

وعليه **ندخل في مرحلة جديدة** لتحقيق التنظيم **الشعبي والمجلس النيابي للشعب والدستور** الدائم للجمهورية ولتنظيم رئاسة الجمهورية. "

" .. أريد أن أقول في هذا المؤتمر، إننا ونحن على أبواب مرحلة جديدة في النضال وعلى **أبواب إرساء دعائم المؤسسات الدستورية** لتكتمل من خلالها البناية الثورية والأجهزة الديمقراطية التي يستطيع بواسطتها هذا الشعب أن يمارس الديمقراطية التي أتت بها الثورة ممارسة حقيقية بشكل طبيعي وسليم،

ونحن على أبواب هذه المرحلة قرّرنا في مجلس قيادة الثورة أن نقوم في هذه **الفترة وقبل البدء في قيام هذه المؤسسات الدستورية التي أعلنا عنها**، أننا سوف نقوم بعملية حساب لأنفسنا على ما عملناه منذ الفاتح من سبتمبر ١٩٦٩ وحتى هذه الفترة. " [٣٥]

وبصرف النظر عن اللغة والعبارات التي استخدمها القذافي في التعبير، فقد كانت وعوده واضحة وصريحة بشأن حاجة البلاد إلى " **دستور دائم** " وإلى " **مجلس شعب** " وإلى " **مؤسسات دستورية** "، كما كان تعبيره واضحاً بشأن اتفاقهم وإصرارهم في مجلس قيادة الثورة على ضرورة تحقيق ذلك في القريب، رغم اختلافهم على بعض القضايا الجزئية في هذا الشأن.

لا يمكن الجزم ما إذا كانت الوعود التي أطلقها القذافي في المناسبات السابقة بشأن " الدستور الدائم " تعبيراً صادقاً من قبله عن قناعة حقيقية وثابتة لديه حول هذه المسألة، أم أنها كانت محاولة منه لاسترضاء أو خداع عدد من زملائه داخل مجلس قيادة الثورة الذين أخذ الخلاف يستفحل بينه وبينهم منذ منتصف عام ١٩٧٠ وكان جوهر هذا الخلاف ما أحس به معظم هؤلاء الأعضاء من حرص القذافي على الاستفراد بالسلطة من دونهم وعدم رغبته في إعلان دستور دائم للبلاد وإقامة حياة برلمانية وعودتهم إلى ثكناتهم [٣٦]؟!

---

٣٥ السجل القومي / المجلد الثاني ١٩٧١/٧٠ م.

٣٦ راجع حول هذا الموضوع ما ورد بكتاب فتحي الديب " عبد الناصر وثورة ليبيا " وعلى الأخص الصفحات (٢٣٧ – ٢٤٤، ٢٥١ – ٢٥٦، ٢٥٩ – ٢٦٠) راجع أيضاً حول ما ورد بشأن هذا الخلاف على لسان عضو مجلس قيادة الثورة الرائد/ عبد المنعم الهوني خلال الحوار الذي أجرته معه مجلة " الوسط " اللندنية ونشرته في أعدادها (١٨٧ – ١٨٩) خلال شهر سبتمبر ١٩٩٥. وسنعود لهذا الموضوع بالتفصيل في فصل تال.

مخاوف وندم

يورد **فتحي الديب** في الصفحة (٣٠٤) من كتابه " **عبد الناصر وثورة ليبيا** " أنه التقى أثناء إحدى زياراته الأخيرة لليبيا وتحديداً يوم ٢٤ **من مارس** ١٩٧١ بالعقيد القذافي بناء على طلب الأخير. ثم يورد بشأن هذا اللقاء:

" بدأ (العقيد) الجلسة بشرح الظروف التي يمر بها موضوع **انتخاب مجلس الشعب** وكثرة الآراء حوله، **وأنه تورّط في الإعلان عنه** وأن العديد من **المخلصين** من المواطنين الليبيين وأعضاء مجلس الثورة يرون أن الوقت مازال مبكراً في اتخاذ هذه الخطوة قبل **إقامة التنظيم الشعبي.** "

ويواصل **الديب** قائلاً:

" .. وانتهزت الفرصة بعد إثارة العقيد لموضوع **التنظيم الشعبي لأوضح له أهمية وضرورة البدء في اتخاذ الخطوات التنفيذية لإبرازه لحيز الوجود** في مواجهة التحديات التي قد تتعرض لها الثورة في المستقبل القريب، خاصة وأن **القوى الحزبية** بدأت تنشط للاستفادة من طرح إقامة مجلس للتركيز على ضرورة تكوين المجلس عن طريق **الانتخاب الشعبي المباشر** فأبدى العقيد اقتناعه بما طرحته .. "

انتهى كلام الديب .. ويبدو أن ما ذكره حول اقتناع القذافي بما قاله له الأول كان صحيحا، فقد انعكس ذلك على الخطاب الذي ألقاه بمدينة **طبرق** يوم ١٩٧١/٣/٢٨ حيث كان من بين ما ورد به:

" إن الشعب الليبي قادم الآن على مرحلة جديدة لتأسيس **المؤسسات الدستورية** لكي تأخذ الأمور مجراها الطبيعي .. وتكلمنا عن **الدستور** ومجلس الشعب وعن التنظيم الشعبي ورئيس الجمهورية، وطرحت هذه الآراء من الجميع **وتضاربت** الآراء حول مجلس الشعب وحول الدستور .. وأؤكد لكم أن الثورة رغم تضارب الآراء **مستمرّة بحزم** في إرساء قواعد الديمقراطية الحقة وتمكين الشعب من ممارسة الحياة السياسية بالطريقة **الطبيعية**، أما مجلس الشعب فسوف يكون منبثقاً من التنظيم الشعبي وليس سابقاً له ... أما الدستور فسوف يصدر **دستور مؤقت** في وقت قريب بإذن الله، وسوف يصدر **دليل العمل الوطني** يكون نبراساً يضيء الطريق لثورة الفاتح متضمناً الأهداف والمبادئ التي قامت من أجلها الثورة .. " [٣٧]

---

٣٧ السجل القومي، المجلد الثاني ١٩٧١/٧٠ م.

إذن، ووفقاً لهذه العبارات فإن هناك تضارباً في الآراء حول " **مجلس الشعب** " **وحول الدستور** .. ولكن رغم تضارب الآراء فإن الثورة مستمرة بحزم في إرساء **قواعد الديمقراطية الحقة** وتمكين الشعب من ممارسة الحياة بالطريقة الطبيعية .. غير أن " **مجلس الشعب** " سوف يكون **منبثقاً من التنظيم الشعبي** وليس سابقاً له، أي أنه **سوف لن يكون عن طريق الانتخاب الشعبي المباشر** ... أما **الدستور** فلن يكون هناك دستور دائم ولكن دستوراً مؤقتاً ...